

فقااعة «حساب المواطن»: «فتات إعانات» مقابل تكاليف مضاعفة

وعود حكومية هذ ما يقارب العام بتخطي آثار «إصلاحات» محمد بن سلمان بسلام، تبخرت في ساعات قليلة أمس، على وقع «إعانات» تلقاها السعوديون من برنامج «حساب المواطن»، قبل دخولهم العام الجديد، بما يحملهم من ضرائب و«خيبات»

علي جواد الأمين

لم تترك السلطات السعودية مجالاً للشك بأن «حساب المواطن» حيلة من حيل ولي العهد محمد بن سلمان الاقتصادية، تُقدّم الطبقتين الفقيرة والمتوسطة على مديح «الإصلاحات». حصل ما كان متوقفاً مع بدء إيداع مبالغ الدعم لحسابات المستحقين بـ «حساب المواطن». حجم فقااعة الدعم في الدفعة الأولى كان كافياً ليبيّن للمواطن أن وظيفة البرنامج «تعويض شكلي» عن تكاليف مضاعفة مرتقبة مع رفع الدعم عن الطاقة وفرض «ضريبة القيمة المضافة» مع بداية عام 2018. يتذرع ابن سلمان بأن «الإصلاحات» الجديدة تستهدف الأغنياء، على أن «حساب المواطن» سيرفع تكاليف رفع الدعم عن الطاقة من كهرباء ومياه وبنزين، و«ضريبة القيمة المضافة»

عن كاهل الفقير، وأن مقدار التعويض سيساوي الزيادة في فواتير الاستهلاك بناءً على معدل الدخل، إلا أن المبالغ المعلنة للدعم أمس كانت «صادمة»، وكشفت أن «المستهدفين» من البرنامج سيدفعون فاتورة «الإصلاحات». يتراوح الدعم ما بين 300 ريال وما يفوق الألف ريال، بحسب ما أعلن وزير العمل والتنمية الاجتماعية، علي الغفيس. وبالنظر إلى المستويات الثلاثة التي قُسمت على أساسها شرائح المستفيدين (أصحاب الدخل المحدود، والمتوسط، وفوق المتوسط)، تحصل الشريحة الأعلى دخلاً (من تتراوح رواتبهم بين 15 ألفاً و20 ألفاً تقريباً)، على الحد الأدنى من الدعم المقدم (300 ريال)، أي ما يمثل زيادة ما بين 1,5 و2 في المئة على مداخيلهم فقط، أما الشرائح ذات الدخل الأدنى (تتراوح ما بين صفر ريال و15 ألف ريال)، فتحصل على الحد الأقصى من الدعم، وهو ما يقارب الـ 1400 ريال تقريباً (وهو أعلى الدعام التي أعلن عنها المغردون السعوديون عبر وسم «كم جالك»)، أي ما يمثل 9 في المئة زيادة على الدخل تقريباً كحد أقصى، وهي نسب لا تعوّض سوى



لم ينجح جيش «التطبيق» في تعويم مظاهر الضب في «مواقع التواصل»



تقرير

كاتالونيا بعد الانتخابات: مزيد من الانقسام والاضطراب؟

في ظروف غير عادية، خاض إقليم كاتالونيا الذي زعم الاستقرار في البلاد لشهرين، انتخابات برلمانية محلية دعت إليها مدريد، والتي زادت من تعقيد وغموض المشهد فيه، وهو ما مهد له انقسام حاصل ليس فقط بين وحدويين واستقلاليين، بل داخل معسكر الاستقلاليين أنفسهم

تمكّن من حيازة أغلبية صغيرة، مع العلم أن ذلك لم يحسم بسبب تقارب النتائج مع الحزب الودوي الأقوى في الإقليم، «ثيودادانوس» الذي لا يستبعد أيضاً أن يحصل على نسبة تصويت مرتفعة. وقد نشرت صحيفة «لا فانغارديا» الكاتالونية نتائج تقريبية، ظهر فيها أن «حزب يسار كاتالونيا الجمهوري» بقيادة أوريول خونكرس الموجود في السجن حالياً، قد تفوّق على حزب بوغديمون «معاً من أجل كاتالونيا»، بحيازته على ما يقارب 29 مقعداً مقابل 36 مقعداً من أصل 135. وأعطت الصحيفة بنتائجها التقريبية «المواطنون» حوالي 37 مقعداً.

وفيما يبدو أن النتائج ستكون غير حاسمة، إلا أنه وبشكل عام، جرت تلك الانتخابات بظروف غير عادية، من حيث التوقيت والحالة السياسية مع وضع الحكومة المركزية يدها على الإقليم وملاحقتها لقادة الأحزاب الاستقلالية قضائياً. وقاد أولئك حملاتهم الانتخابية إما من السجن كما هو حال زعيم «حزب يسار كاتالونيا الجمهوري»، أوريول خونكراس، أو من خارج البلاد مثل ما فعل كارلس بوغديمون، الزعيم السابق للإقليم. ودفع الاستقلاليون ثمن تحديهم لمدرّب التي تعتبر الحكومة فيها أن سيطرتها على الحالة الاستقلالية هو انتصار غير مسبوق لها. ولم تتفجر الأوضاع بين مدريد وبرشلونة إلا بعد إعلان بوغديمون في 10 تشرين الأول أمام البرلمان أن كاتالونيا دولة مستقلة، معلّقاً الاستقلال في وقت لاحق، ليعلنه البرلمان في 27 تشرين الأول. وبعدها قامت مدريد بإجراءات قضائية ضد قادة الاستقلال المنهمين بإساءة استخدام الأموال العامة والتمرد، أقالته الحكومة الكاتالونية، وأعلنت عن إجراء الانتخابات، لكن المعسكر الانفصالي لم يبقّ موحداً،



شهدت الانتخابات نسبة مشاركة مرتفعة (أ. ف. ب.)

وفضّل بوغديمون وخونكراس الترشح بلوائح منفصلة وقيادة حملتين انتخابيتين منفصلتين. وهذا الخلاف بين أقوى طرفين استقلاليين هو ما سيخيم على الأجواء السياسية في الإقليم في الأيام المقبلة، خصوصاً مع النتائج الانتخابية غير الحاسمة، مع العلم أن خونكراس لم يتمكن من القيام بحملة انتخابية فعلية من السجن، فكلف الأمانة العامة للحزب،



يسود الغموض بشأن شكل الائتلاف الحكومي بسبب النتائج المتقاربة



لتشكيل حكومة. لكن هذا التحالف سيواجه بعقبات، أولها التوتر بين الحزبين الكبيرين فيه، وثانيها هو إصرار «حزب مرشحو الوحدة الشعبية» على الاستقلال الأحادي الجانب ما قد يدفع مدريد لاتخاذ إجراءات إضافية بحق الإقليم ووضع اليد عليه من جديد. تحالف آخر قد يحصل، وهو التحالف اليساري الثلاثي، بين فرع حزب «بوديموس» في كاتالونيا، و«حزب يسار كاتالونيا الجمهوري» مع «الحزب الاشتراكي»، إلا أن هذا التحالف أيضاً سيشوبه مشاكل، فمن ناحية قد يضطر «اليسار الجمهوري» إلى التراجع عن مطلبه بالاستقلال الأحادي وأن يتخلى «الحزب الاشتراكي» عن دعمه للحكم المباشر من مدريد.

أخيراً، قد يحاول «المواطنون» المناهض بشدة للاستقلال أن يبني حكومة وحدوية تتألف، بالإضافة إليه، من «الحزب الاشتراكي» و«الحزب الشعبي»، إذا ما حصد العدد الكافي من مقاعد البرلمان الـ 135. لكن الاشتراكيون والمحافظون غير متوافقين على المستوى الوطني، وهو ما قد ينعكس كذلك على مستوى كاتالونيا. ورأت زعيمة «ثيودادانوس» الليبرالي في كاتالونيا إينيس أريمداس، أمس، أن «هذا الانتخاب ليس مهماً لكاتالونيا فحسب، بل لإسبانيا برمتها وسائر أوروبا».

وبالنسبة لقادة الاستقلال الملاحقين قضائياً، فإن العملية الانتخابية لا تلغي واقع أنهم لا يزالون معرضين للمحاكمة والسجن، على الرغم من قناعتهم بأن فوزهم في الانتخابات سيرفع عنهم الملاحقة القانونية، إلا أن عودة بوغديمون إلى إسبانيا ستعني إلقاء القبض عليه ميدانياً، وهو ما يزيد من غموض مصير حكومة استقلالية جديدة برئاسته.